واحدة من الحريات التي تميّزت هذه الساحة بها في المحيط العربي القاتم، وهي حرية التعبير. هنا، تجدر الاشارة، بصفة خاصة، الى نقطة هامة في تجربة التعددية الفلسطينية، فقد أقرت المواثيق، وكذلك الممارسة العملية، ليس حق وجود قوى متعدّدة، فحسب، بل استقلالية كل قوة في شؤونها الخاصة ومنع التدخل فيها. وحتى مع الاغواء الشديد لشعار الوحدة الوطنية والحاجة الشديدة له، لم يخلط ناس المنظمة المفاهيم، ولم يجعلوا مفهوم الوحدة الوطنية مطابقاً لمفهوم دمج المنظمات في بعضها أي الغاء التعدّدية. وهذا ما أبرز، مرة أخرى، أهمية الالتزام الطوعي فجعل المقدار المتحقق من الوحدة الوطنية، في كل مرحلة، فعالاً لأنه نابع من هذا الالتزام. وهذا، أيضاً، ما جعل حرية التعبير في الممارسة، كما هي في المواثيق، راسخة وفعّالة. ووفّر لها المنابر اللازمة. ومهما يكن من أمر، فان وجود حرية التعبير وتوفّر المنابر المتعدّدة لممارستها قدّما خدمات كبيرة للعمل الوطني الفلسطيني، خدمات يصعب احصاء فوائدها. وبوجود حرية التعبير المستندة الى التعدّدية الحقيقية، بقي الباب مفتوحاً أمام النضال الداخلي لصناعة السياسات عبر الحوار الفعّال ولمعالجة الاخطاء والمعضلات ومراقبة السلوك. وبوجود التعدّدية وحرية التعبير، أمكن، في الوقت ذاته، تكتيل الجمهور حول المنظمة وحفزه على الدفاع عنها كلّما تعرّضت للخطر. كما أمكن، بوجود حرية التعبير، حماية التعدّدية ذاتها التي هي مفتاح كل الممارسات الديمقراطية الاخرى وضمان استمرارها. ولكان من العبث الحديث عن أية حريات من أي نوع داخل م.ت.ف. لولا وجود التعدّدية وحرية التعبير المقترنة بها.

يبقى، بعد هذا، من المفيد والهام، التذكير بأن أي حديث يدور حول ديمقراطية م.ت.ف. أو ديمقراطية العمل الوطني الفلسطيني، مثله مثل أي حديث حول استقلالية هذا العمل أو أي شأن آخر من شؤونه، انما هو حديث يتطرّق لأمور نسبية، ما دامت المنظمة، وهي الممثلة لهذا الشعب والمستوعبة لهذا العمل، هي منظمة لشعب مشتّت خاضع لسلطات متعدّدة، وعلاقات انتاج مختلفة، وغير متمتّع بالسيادة على أرضه أو على نفسه في أي مكان. وبهذا، لا يمكن تقديم أوصاف تامّة الكمال لأي ممارسة فلسطينية عامة.

يضاف الى ذلك التأثيرات السلبية للتدخلات الخارجية المباشرة في الشأن الفلسطيني، وهي تدخلات كثيرة متضاربة الاهداف، وفتاكة في كثير من الحالات. وغالباً ما تكون موجهة ضد ما هو ايجابي في الممارسة الفلسطينية. والامر هنا لا يجيء من تدخلات الخصوم، وحدهم، بل كثيراً ما تترتب آثار سلبية على تدخلات الحلفاء، أيضاً. ويمكن للمرء ان يعدّ مئات الامثلة التي واجهت م.ت.ف. فيها ضغوط الاصدقاء، فضلاً عن هجمات الخصوم، وعانت منها. هذا الامر يفاقمه واقع ان أطرافاً كثيرة أعطت لنفسها حق التدخل في الشأن الفلسطيني، وأباحت لنفسها حق الافتاء وحتى القرار في هذا الشأن وبما يخالف رغبة غالبية الفلسطينيين. كما فاقم من هذا الامر ان الاطراف العربية، وخصوصاً الانظمة الحاكمة المعنية أكثر من غيرها بالشأن الداخلي الفلسطيني، لها امتدادات ودوائر نفوذ داخل الساحة الفلسطينية ذاتها. هذا اذا لم نتحدّث عن الاتجار المزمن بالقضية الفلسطينية بدعاوى دينية أو قومية أو غيرها.

أما التأثيرات السلبية النابعة من داخل هذه الساحة، وهي التي تغدو أشد خطورة حين تتقاطع مع التأثيرات الخارجية، فهي، أيضاً، كثيرة. لنأخذ بعض الظواهر الشائهة: ترهل الاجهزة واستشراء البيروقراطية؛ الافساد والفساد وما ينجم عنهما من تخريب روحي ومادي؛ نزعات التسلّط الفردي أو الفئوي وما يقترن بها من اعاقة الممارسة الديمقراطية وتشويه لها؛ الخروج لهذا السبب أو ذاك